THE STRATEGIC MSDR

مصدر الاستراتيجي

نشرة نصف شهرية

الثلاثاء - 15-8-2023

العدد : 03

مصدر الاستراتيجي

نشرة نصف شهرية تصدر عن شبكة مصدر الإخبارية، تتناول بالرصد والتحليل ، أهم القضايا الساخنة حول العالم.

تتناول قضية واحدة في كل عدد، وتستعرض أهم ما كُتب حولها في مراكز الابحاث الدولية ، وتقدم رؤية تحليلية حول هذه القضية .

الفهرس

1 رؤية وتحليل مصدر الاستراتيجي

2 القوات المتناثرة المعارضة لطالبان بحاجة إلى الدعم الآن

7 العالم ليس لديه خيار سوى العمل مع طالبان

13 يجب على الولايات المتحدة أن ترحب بالمشاركة الإقليمية مع أفغانستان

15 كيف يمكن للعالم أن يساعد النساء الأفغانيات الآن

رؤية وتحليل

بعد مرور عامين على وصول طالبان إلى الحكم في أفغانستان، لم تعترف دولة واحدة رسميا بحكمها حتى الآن. ولايزال التعامل مع حكومة طالبان مثيرا للجدل بشدة، إذ يقول البعض إن إجراء محادثات معها سيساعد في حدوث تغيير، بينما يصر آخرون على أن طالبان لن تتغير على الإطلاق، لذا لا جدوى من إجراء أي محادثات. وفي الوقت الذي يبذل فيه العالم قصارى جهوده لتقرير كيفية التعامل مع حكام أفغانستان الجدد، أصبحت حقوق المرأة، جبهة معارك سياسية، مسرحها قاعات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ومؤسسات حقوق الإنسان.

في ظل هذا المشهد، كانت الأصوات المطالبة بضرورة الانفتاح والمشاركة السياسية مع طالبان، هي الأعلى صوتا، بين النخب السياسية والفكرية حول العالم، لعدة اعتبارات:

أولا: على المستوي الأمني، لا يمكن المخاطرة بدعم حركات معارضة لطالبان في كابول، فهذا الخيار قد يجلب ويلات وحروب ستؤثر على السلم الدولي في العالم. كما أنه سيعزز من توسع الحركات الإرهابية مثل تنظيم خراسان وداعش. ومحاولة توظيف أي تدهور أمني في كابول، من زاوية ضرب الصين وروسيا، لن يكون ذو جدوى على المدى البعيد. وبالتالي يبقي الخيار الأكثر منطقية، الانفتاح على طالبان في هذا الملف.

ثانيا: على المستوي الاقتصادي، بدأت محاولات جدية من دول جنوب شرق أسيا بالانفتاح على كابول، مثل أوزبكستان، وكازاخستان، لإدخال طالبان ضمن المنظومة الاقتصادية، تكون بمثابة طريقة لاحتواء نظام حكم طالبان ضمن السوق الدولي، قد يؤثر فيما بعد في تغيير عقلية الحكم في البلاد.

ثالثا: على المستوي السياسي، سبق لحركة طالبان المشاركة في عديد المؤتمرات السياسية، في سويسرا وكازاخستان واوزبكستان، وفي اجتماعات لمنظمات الأمم المتحدة متعددة المهام، هذه المشاركة والحوار ضرورة ملحة للتواصل بشكل مكثف مع طالبان، في محاولة لترويضها وتغيير سلوكها السياسي.

رابعا: على المستوي الثقافي والفكري، إن لم تكن المستويات الثلاثة السابقة، محل تفكير جدي لدى النظام الدولي، ودول الجوار لأفغانستان، لا يمكن للمؤسسات الدولية، العمل والتأثير على حكومة طالبان فيما يتعلق بالحريات الفردية، وحقوق المرأة، والتعليم. فهذا المستوى هو تحصيل حاصل لإمكانية التقدم والنجاح في المستويات الثلاثة السابقة.

وفق المؤشرات الدولية، وكتابات النخب السياسية حول العالم، وفي واشنطن تحديدا، يبدو ان هذا السيناريو هو الأقرب لتحقيق، في الفترة القادمة، لاحتواء واستيعاب طالبان في المنظومة الدولية.
يبقي التحدي الاخر، مرتبط بنتائج الانتخابات الامريكية 2024، وصعود اليمين المتطرف في عديد الدول الأوروبية. واستراتيجية تعامله مع حكم طالبان في كابول.

د. سليم محمد الزعنون
فتحي صبَّاح
عزيز المصري

القوات المتناثرة المعارضة لطالبان بحاجة إلى الدعم الآن

المعهد الملكي للشؤون الدولية
" تشاتام هاوس" – بريطانيا

لقد مر عامان منذ أن سحبت الولايات المتحدة قواتها من أفغانستان وتنازلت عن السلطة في الأرض لطالبان. ومع ذلك، لا تزال سيطرة طالبان على البلاد هشة، وإذا تفككت إدارتها، فهناك خطر من أن تصبح أفغانستان حالة فاشلة من أمراء الحرب المتناحرين وبوتقة للإرهاب. لا يفعل المجتمع الدولي الكثير لدعم معارضة محتملة لحكم طالبان، وهو أمر يجب أن يصبح الآن أولوية ملحة.

من الصعب معرفة ما يجري داخل طالبان. لكن فتحت نافذة قصيرة على التوترات الداخلية في وقت سابق من هذا العام عندما تم تصوير عدد من الشخصيات البارزة، بما في ذلك سراج الدين حقاني، القائم بأعمال وزير الداخلية، وشير محمد عباس ستانيكزاي، نائب وزير الخارجية بالإنابة، وهم يتحدثون علانية ضد السيطرة المشددة من قبل هيبة الله أخونزاده، المرشد الأعلى الذي يصدر مراسيم من قاعدته في كندر. تم سحق التعبيرات العلنية عن المعارضة وغادر ستانيكزاي البلاد، لكن التوترات لم تختف.

التقسيم الرئيسي بين شبكة حقاني التي تسيطر على كابول وقوية في العاصمة والشرق وقيادة قندهار في الجنوب. تأسست شبكة حقاني في باكستان وتدعمها المخابرات الباكستانية. لقد كانت متحالفة رسميًا مع طالبان منذ أكثر من عقد، لكن العلاقة متوترة الآن.

كلا الجانبين كانا يغازلان القادة المخلصين، يقال إن هبة الله أعاد وحدة انتحارية إلى قندهار لحمايته الإضافية.

وجدت طالبان صعوبة في التكيف من كونها جماعة حرب عصابات إلى حكومة. يرأس العديد من الوزارات رجال دين ضعيفي التعليم، أثناء العمل في الظل لمعظم السنوات العشرين الماضية، فرضت طالبان سيطرتها من خلال الترهيب - حيث قتلت أكثر من 10000 من شيوخ القبائل وعلماء الدين، وفقًا لمصدر عسكري، وتعبئة الرأي ضد رئاسة أشرف غني، واصفة إياها بالفساد وانه شخص غربي.

في الحكومة، أرادوا السيطرة الكاملة على وسائل الإعلام. سمحوا للمراسلين الأجانب بدخول البلاد في عامهم الأول في المنصب، لكن إصدار التأشيرات نادر الآن. إن عمليات الإعدام التي تم الإعلان عنها على نطاق واسع وجلد «الزناة» من الذكور والإناث هي أعمال تهدف إلى تأمين الامتثال من خلال الخوف بالإضافة إلى إظهار أوراق اعتمادهم الجهادية الصارمة للمجندين، الذين قد ينضمون إلى تنظيم الدولة الإسلامية - محافظة خراسان، التي لها وجود متزايد.

نافذة الفرصة

عند تولي السلطة، تمتعت طالبان بعائد السلام وسط ارتياح لوقف القتال. تم قبول دولة طالبان الجديدة في عام 2021 من قبل الزعماء القبليين والدينيين التقليديين لعدم وجود أي شيء أفضل، حيث انهارت الجمهورية. لكن هذه الموافقة كانت مشروطة بتحقيق الاستقرار. ومع مرور الوقت، أثارت طالبان معارضة حكمها بفشلها في بناء حكومة شاملة، مع قلة من غير البشتون في أي أدوار مهمة ولا وظائف للنساء.

البشتون هم أكبر أقلية في أفغانستان لكنهم يشكلون أقل من نصف السكان. تواجه طالبان الآن دولة مختلفة عن تلك التي تركتها عندما طُردت من السلطة في 2001، في حين أن جيلًا جديدًا له تطلعات مختلفة، لا سيما بين النساء، أكثر استعدادًا لإنهاء دورات العنف التي شابت السنوات 50 الماضية.

وقالت المخرجة صحراء كريمي، أحد ألمع النجوم الذين فروا من البلاد في أغسطس 2021: «أراد جيلنا إنشاء رواية جديدة لأفغانستان وعدت بالبناء والديناميكية والأمل والتقدم».
يقدم نظام طالبان شيئًا مختلفًا تمامًا، حيث يتم حجز الفتيات في المنزل وتعليم الأولاد وفقًا لخطوط صارمة في المدارس. إن نافذة الفرصة لاستعادة قيم الجمهورية الأفغانية لن تكون مفتوحة إلى الأبد.

تحديات المعارضة

مثلما وجدت طالبان صعوبة في الترجمة من التمرد إلى الحكومة، في صورة طبق الأصل، كافح أولئك الذين كانوا في الحكومة لبناء منصة متماسكة للمعارضة. كانت هناك بعض المشاكل المفهومة. ينتشر الأشخاص الأكثر كفاءة في أفغانستان في جميع أنحاء العالم، ويركزون على إعادة توطين عائلاتهم، وينتهي الأمر بالعديد منهم على الساحل الغربي لكندا.

إن ماضي أفغانستان يجلب مشاكله الخاصة أيضا. تم التعامل مع الأحزاب السياسية بشك لأسباب تاريخية معقدة، ولم يكن هناك اهتمام بتطويرها في العصر الجمهوري بعد 11/9. كان العديد ممن هم في الحكومة مؤخرًا معينين فنيين. لم يكن عليهم أبدًا التعامل مع السياسة العملية.

«الديمقراطية» مفهوم متنازع عليه، يعامل بشك في أجزاء أكثر تقليدية من البلاد، حيث تم إقناع الناس بأنه بناء غربي، ومسؤول عن الفساد وسوء الإدارة، ولا ينطبق على ثقافتهم الإسلامية التقليدية. بالعودة إلى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، فإن الاستيلاء الشيوعي المدعوم من روسيا ومقاومة المجاهدين التي هزمتها، كلاهما يحمل أمتعتهما الخاصة.

كانت إحدى الفرص الضائعة لانهيار الجمهورية هي أن 20 عامًا لم تكن طويلة بما يكفي لتحييد الإمكانات السامة لهذا التاريخ. قادة المجاهدين، الذين يشار إليهم غالبًا باسم «أمراء الحرب»، يتمركزون الآن في تركيا ويمكن أن يشكلوا عقبة، على الرغم من أن القليل منهم يتوقع منهم استعادة السلطة.

في بناء حركة معارضة لطالبان، هناك توترات حتمية بين النشطاء داخل البلاد ومن هم في الخارج. ظهر عدد من الجماعات النسائية بشكل عفوي داخل أفغانستان منذ سقوط الجمهورية.
كانت شهرزاد أكبر، الرئيس السابق للمجلس الأفغاني المستقل لحقوق الإنسان، تتبع هذه الجماعات من بريطانيا، ويتقول إنهم يريدون موقفًا أكثر تشددًا من المجتمع الدولي: «إنهم يطالبون على وجه التحديد بعدم الاعتراف بطالبان». إنهم لا يستفيدون من التمويل الغربي ويستاؤون من نشطاء المنظمات غير الحكومية الذين تلقوا هذا التمويل في الماضي وفروا الآن.

المسار الواعد لبناء معارضة متماسكة في الخارج هو عملية فيينا، التي شهدت مؤتمرين في فيينا وواحد في دوشانبي، وأنشأت فريق عمل لإنشاء «منظمة وطنية جامعة واحدة» ضد طالبان. وقد حظيت هذه العملية وغيرها من اجتماعات الشتات الأفغاني بدعم المؤسسات والتمويل الخاص، دون مشاركة الحكومة.

عندما التقى مبعوثون دوليون من أكثر من 20 دولة بالأمين العام للأمم المتحدة في الدوحة في مايو لمناقشة أفغانستان، كانت هناك اجتماعات جانبية مع طالبان، لكن لم تكن هناك محاولة لإشراك جماعات المعارضة غير الطالبان. هناك مفارقة مفادها أن المجتمع الدولي قادر على تجاهل معارضة أفغانية تفتقر إلى التماسك، بينما لا يفعل شيئًا لإنشائها.
بعض المحركين الرئيسيين في بناء المعارضة هم شبكة سفراء الجمهورية، وكثير منهم لا يزالون في سفاراتهم. وقال سفير جنيف ناصر أنديشا، أحد أكثرها فعالية، إن الأمر سيستغرق وقتًا لبناء منصة متماسكة، مع حاجة المشاركين لفهم الأخطاء التي أدت إلى انهيار الجمهورية. وقال: «أعتقد أنهم لا يمكن أن يكونوا في معارضة أبدًا، إذا لم يكن لديهم حقًا انعكاس عميق».

فشل الاشتباك

بعد مرور عامين، من الواضح أن طالبان ليس لديها مصلحة في الاستسلام لمطالب حكومة أقل قمعًا، لذا فإن المشاركة الحالية لا تعمل. صرحت الولايات المتحدة وبريطانيا والاتحاد الأوروبي علنًا أنها لن تدعم المقاومة المسلحة ضد طالبان، وكان هذا أحد أسباب افتقارها إلى الدعم لعملية فيينا. لكن نرجس نيهان، الناشطة النسائية البارزة والوزيرة السابقة في الحكومة، قالت: «لا توجد طريقة يمكنك من خلالها استعادة السلطة من طالبان دون ضغوط عسكرية».
كان أحمد مسعود، قائد أبرز جماعة مسلحة مناهضة لطالبان، جبهة المقاومة الوطنية، في كل من دوشانبي وفيينا. كان والده أحمد شاه مسعود، الذي اغتيل عشية الهجمات 11/9، أنجح قائد للمجاهدين في التمرد ضد الاحتلال الروسي في الثمانينيات.

بصرف النظر عن جبهة الخلاص الوطني، التي كانت تقاتل بأثر ما، في وادي بانجشير شمال شرق كابول، حقق ياسين ضياء، رئيس أركان الجيش الأفغاني السابق، نجاحًا أيضًا في أعمال حرب العصابات، بما في ذلك الاغتيالات المستهدفة. سامي السادات، جنرال أفغاني سابق آخر، قضى معظم عام 2023 في الولايات المتحدة، في بناء الدعم بين مجموعات المحاربين القدامى من أجل القتال.

وبخت طالبان توماس نيكلاسون، مبعوث الاتحاد الأوروبي في كابول، بعد اجتماع فيينا بسبب وجود جماعات مسلحة. لكن يجب تجاهل هذا بشدة. بالإضافة إلى الانضمام إلى مطالب طالبان بعدم دعم المعارضة المسلحة، يسمح الغرب أيضًا لطالبان بإملاء الشروط من خلال تركيزها على حقوق المرأة بدلاً من أجندة أوسع، مثل فشل طالبان في تقديم حكومة شاملة بتمثيل من أعراق أفغانستان العديدة، أو دعمهم للقاعدة.

من الواضح أن حقوق المرأة أولوية ملحة. تعمل وكالات الأمم المتحدة في أفغانستان الآن خارج نطاق تفويضها من خلال الموافقة على حظر طالبان على العاملات في أبريل من هذا العام. هذا يحتاج إلى حل.
لكن القضية أخذت كل الأكسجين في الغرفة، وفقًا لمانيزا بختاري، سفيرة الجمهورية الأفغانية في فيينا: "إنه أمر مهم ومهم للغاية، لكنه أمر أكثر ليونة للمناقشة من الروابط بين طالبان والقاعدة. أعتقد أن العالم يجب أن ينظر في كل هذه المشاكل معًا".

يناسب الإدارة الأمريكية عدم مناقشة علاقة القاعدة. لا تريد واشنطن تذكيرًا بفوضى الانسحاب، مفضلة التركيز على عرض طالبان للعمل ضد الإرهاب. في 30 يونيو، قدم الرئيس جو بايدن وصمة عار غير مكتوبة بصراحة في مؤتمر صحفي: "هل تتذكر ما قلته عن أفغانستان؟ قلت إن القاعدة لن تكون هناك. قلت إننا سنحصل على مساعدة من طالبان. ماذا يحدث الآن؟ ما الذي يجري؟ اقرأ الصحافة الخاصة بك. كنت على حق".

قبل أربعة أيام فقط، كان بإمكانه قراءة عنوان رئيسي أظهر بالفعل ما يحدث الآن: «طالبان تنتهك التزامات الإرهاب من خلال تعيين محافظين تابعين للقاعدة»، في إشارة إلى تقرير

للأمم المتحدة يظهر أن الروابط بين المنظمتين «قوية وتكافلية»، والقاعدة «تعيد بناء القدرة العملياتية» من قاعدتها في أفغانستان.
لا يمكن أن يكون تقرير الأمم المتحدة أكثر وضوحًا: "الوعود التي قطعتها طالبان في أغسطس 2021 بأن تكون أكثر شمولاً، وأن تنفصل عن الجماعات الإرهابية... وألا تشكل تهديدا أمنيا للبلدان الأخرى يبدو فارغا بشكل متزايد، إن لم يكن كاذبا، في عام 2023".
بالنظر إلى هذا الانفصال بين الواقع والتفكير التمني لإدارة بايدن، فمن غير المرجح أن يظهر نهج أمريكي متماسك على المدى القصير.

مسارات بديلة

لكن الغرب ليس أمريكا. وهناك فرصة، دون تكلفة كبيرة، للبلدان الأخرى لدعم حركة معارضة أفغانية محتملة والمجتمع المدني ووسائل الإعلام التي ستحتاج إلى تطويرها.
يُعتقد أن المانحين الدوليين يرسلون حوالي 40 مليون دولار في الأسبوع إلى كابول، على الرغم من عدم الإعلان عن أرقام دقيقة، ويجب أن تكون الحكومات قادرة على التأكد من أنها تسير إلى حيث ينبغي بينما تتطلع في نفس الوقت إلى الفاعلين السياسيين المحتملين بخلاف طالبان. يمكن القيام بذلك مع الحفاظ على النقاء من خلال عدم دعم النشاط المسلح. لكن لم يكن هناك اهتمام يذكر بمساعدة القادة الناشئين.
يجري استكشاف جهد آخر لبناء منصة مدنية للحوار بين الأفغان، بما في ذلك طالبان، من قبل المعهد الأوروبي للسلام، تحت إشراف مايكل كيتنغ، مديره التنفيذي. ولكن في حين أن هذا غير عنيف على وجه التحديد، كان من الصعب جذب التمويل له.

لا أحد يعتقد أن هذا سهل. هناك العديد من المصالح المختلفة بين الأفغان من غير طالبان والتي سيكون من الصعب تحقيق منصة موحدة. وقالت الناشطة النسائية نرجس نيهان إن دعم العديد من المبادرات قد يكون أفضل طريقة للمضي قدمًا: «من خلال تجميع كل هذه القطرات الصغيرة معًا، سنجمع عددًا كبيرًا من الآراء المتنوعة». وقالت إن هناك طرقًا مبتكرة لتمويل النشطاء المحليين دون الحاجة إلى المرور عبر كابول.
البديل هو أن اللاعبين الإقليميين، وعلى الأخص روسيا والصين وباكستان وإيران، سيحاولون بناء قواعد عملائهم الخاصة. لقد فقدوا أي أوهام بأنهم قادرون على التعامل مع طالبان، وجميعهم يواجهون تهديدات محتملة من الحركات المتمركزة في أفغانستان. وجد تقرير الأمم المتحدة أن حوالي 20 جماعة متمردة تعمل الآن تحت حكم طالبان، مع ارتباط القاعدة بالحكومة لدرجة أن أدلة التدريب الخاصة بها تستخدم في وزارة الدفاع.
يتم منح الحركة الإسلامية في تركستان الشرقية المناهضة للصين ملاذًا وتشكل «تهديدًا خطيرًا لآسيا الوسطى على المدى الطويل». تتمتع جماعة تحريك طالبان باكستان المناهضة لباكستان بعلاقة «وثيقة» مع طالبان الأفغانية. غرد محمد رضا بهرامي، السفير الإيراني السابق في كابول، أن «التعميق الحتمي للخلافات الداخلية بين فصائل طالبان» جعل الاعتراف أقل احتمالا.
كل هذه البلدان تبحث الآن عن مسارات بديلة لأفغانستان. إذا زاد الاقتتال الداخلي بين طالبان في أوائل العام المقبل مع انخفاض مخزونات الأفيون بعد الحظر المفروض على زراعة الخشخاش، فيمكن للقادة المحليين أن يأخذوا الأمور بأيديهم.
لقد رأينا هذا يحدث من قبل في أوائل التسعينيات، عندما مزق أمراء الحرب المتنافسون البلاد بعد الانسحاب الروسي. لدى الغرب الفرصة لتشكيل مستقبل مختلف لأفغانستان هذه المرة.

العالم ليس لديه خيار سوى العمل مع طالبان

فورين أفريز

لقد مر عامان منذ أن استعادت طالبان السيطرة على أفغانستان. لكن في وقت سابق من هذا الصيف، في مكتب حكومي في كابول يطل على حديقة جيدة الاعتناء، أعرب مسؤول متوسط المستوى في طالبان عن أسفه لأن البلاد لا تزال عالقة في مواجهة سياسية. واشتكى من أن الجهات الفاعلة الإقليمية والغربية لا يمكنها الاتفاق على كيفية التعامل مع طالبان؛ حتى بعد انسحاب جميع القوات الأجنبية من أفغانستان، لا يزال الغرب يخوض حربًا ثقافية. تريد الولايات المتحدة وحلفاؤها من طالبان رفع قيودها على حقوق المرأة، لكن طالبان لن تقبل ما تعتبره أجندة نسوية.

في غضون ذلك، طالبت الحكومات من بكين إلى واشنطن طالبان بتشكيل حكومة شاملة. في محادثات السلام في الدوحة قبل أغسطس 2021، عرض ممثلو طالبان تقاسم السلطة مع الفصائل الأفغانية المعارضة من أجل إنهاء الصراع. لكن منذ فوزهم في الحرب، احتفظوا بالحق في استبعاد السياسيين غير المنتمين إلى طالبان من مجلس الوزراء. يشتكي قادة طالبان من أن «الشمولية» ليست أكثر من مجرد نقطة نقاش غامضة قد تعني أي شيء من المشاركة الأوسع في الحكم (التي هم على استعداد للنظر فيها، على الأقل بالنسبة للرجال) إلى إدراج الشخصيات السياسية من الحكومة المهزومة (وهي ليست كذلك).

وهكذا لا تزال أفغانستان في طريق مسدود، مع عدم وجود مسار واقعي للحكومة للتخلص من وضعها المنبوذ، والهروب من العقوبات، وشغل مقعد في الأمم المتحدة. ترفض طالبان التنازلات التي تقوض مكانتها مع المؤيدين الأساسيين، وفي رأيهم، تفسد قيمهم الأخلاقية. من جانبهم، يجادل المسؤولون الغربيون بأنه سيكون مخالفًا لقيمهم الخاصة، ومضرًا سياسيًا، لاعتماد دبلوماسيين من نظام يميز بشكل صارخ ضد المرأة. حتى إرسال مبعوث أمريكي إلى كابول لا يزال فكرة مثيرة للجدل في واشنطن، وقد امتنعت إدارة بايدن عن القيام بذلك. قد يستغرق الاعتراف الدبلوماسي الرسمي بطالبان سنوات، إذا حدث ذلك.

لا يمكن إضاعة هذه السنوات. أدت العقوبات وتجميد الأصول والقيود الاقتصادية الأخرى التي تعزل أفغانستان إلى شل فرصها في التعافي من أزمة اقتصادية وصفتها الأمم المتحدة خلال العامين الماضيين بأنها أكبر كارثة إنسانية في العالم. تتعثر الأعمال المصرفية والطيران والقطاعات الحيوية الأخرى. أكثر من نصف سكان البلاد لا يستطيعون تلبية احتياجاتهم الأسرية الأساسية. انخفضت التعهدات بتقديم المساعدات الإنسانية مع رفض المانحين.

من أجل ملايين الأفغان، يجب على الجهات الفاعلة الإقليمية وكذلك الحكومات والمؤسسات الغربية العمل على إقامة علاقات أكثر فاعلية مع طالبان. بعد قضاء عدة أشهر في أفغانستان في التحدث إلى مسؤولي طالبان وكبار الشخصيات الأجنبية الذين يتفاوضون معهم، خلصنا إلى أنه على الرغم من أن عودة أفغانستان إلى مجتمع الدول لا تزال بعيدة المنال، إلا أن هناك خطوات عملية كبيرة يمكن للعالم الخارجي اتخاذها في خدمة السلام والاستقرار والأمن.

يجب على الدبلوماسيين التحرك بسرعة لكسر الشلل الحالي. وذكّر الوضع موظف وزارة الخارجية في طالبان بمثل محلي عن بقرة وجزارها: "الجزارون يختلفون حول كيفية تقطيع الحيوان. إنهم يتشاجرون لفترة طويلة لدرجة أن البقرة تموت من الشيخوخة ولا أحد يأكل ".

الدفاعات الجيدة تجعل الجيران صالحين

قد يكون نظام طالبان حكومة منبوذة، لكن أفغانستان لا توجد في عزلة. إنه يرسي منطقة بها جيران في أمس الحاجة إليها للتعافي؛ إذا استمر الأفغان في المعاناة، فسيستمر الملايين من الآخرين في الجوار. تحاول طالبان تعزيز قوتها بعروض بناء الدولة: لقد قاموا بتحسين السدود في جميع أنحاء البلاد، وتحليق الطائرات بدون طيار فوق مشاريع المياه، وملء وسائل التواصل الاجتماعي بلقطات أعمالهم الجارية. مهما كان رأي العالم، فإن طالبان تدير الآن دولة ذات أهداف واحتياجات عاجلة.

لا يمكن لمنطقة أفغانستان أن تنتظر في نمط انتظار العالم لإبرام صفقة كبرى مع طالبان بشأن الاعتراف الدبلوماسي. أراد معظم جيران أفغانستان رحيل القوات الأجنبية وكانوا سعداء عندما أنهى الانسحاب الأمريكي حربًا مميتة بشكل غير عادي. ولكن الآن بعد أن لم تعد القوات الأمريكية تحارب المسلحين متعددي الجنسيات في المنطقة، يشعر جيران أفغانستان بالقلق من أن طالبان لا تستطيع، أو لن تملأ الفجوة.

الصين، من جانبها، تريد من طالبان تسليم مقاتلي الأويغور المتمركزين في أفغانستان، لكن طالبان تبنت سياسة أكثر ليونة لإعادة توطينهم بعيدًا عن الحدود الأفغانية الصينية. لدى دول آسيا الوسطى مخاوف أمنية مماثلة وتحصل على استجابات متطابقة. وتريد باكستان، التي دعمت طالبان منذ تأسيس الجماعة في التسعينيات، أن تقوم كابول بقمع تحريك طالبان باكستان، وهي جماعة جهادية في حالة حرب متقطعة مع إسلام أباد منذ عام 2007. ولحركة طالبان باكستان وجود في أفغانستان، على الرغم من نفي طالبان، وزادت الحوادث المتعلقة بالحركة الشعبية الانتقالية في باكستان منذ منتصف عام 2021، مما أدى إلى ثلاثة أضعاف عدد القتلى مقارنة بالعامين اللذين سبقا سيطرة طالبان على كابول.

ومما يثير القلق الشديد أيضًا بالنسبة لمعظم الجيران والدول الغربية الوجود المستمر في أفغانستان لولاية خراسان الإسلامية، التابعة للتنظيم المعروف باسم داعش. أصبحت قوات الأمن التابعة لحركة طالبان بارعة في قتل قادة تنظيم الدولة الإسلامية، أحيانًا بمساعدة وكالات استخبارات أجنبية على ما يبدو. لكن طالبان لم تكن قادرة على إخضاع الجماعة بالكامل، ولا تزال الدول المجاورة قلقة من أن تنظيم الدولة الإسلامية ما زال بإمكانه استخدام أفغانستان كقاعدة لتهديد الدول الأخرى. لا يزال تبادل المعلومات محدودًا لأن طالبان لم ترسخ قدرًا كبيرًا من الثقة مع وكالات الأمن الإقليمية والدولية.

يكمن جزء من المشكلة في طالبان: فهم ينكرون وجود بعض التهديدات المتشددة. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومات الأخرى في المنطقة - روسيا، على وجه الخصوص - تغذي جنون العظمة بين طالبان من خلال الادعاء، على نحو سخيف، أن تنظيم الدولة الإسلامية في كوسوفو والجماعات المسلحة الأخرى مدعومة من قبل الولايات المتحدة. لكن من غير المفيد أن فرق المراقبة التابعة للأمم المتحدة، التي كانت تزور أفغانستان للبحث ونشر تحليلات التهديدات الإرهابية، لم تعد منذ استيلاء طالبان على السلطة.

من غير المرجح أن يعود هؤلاء المراقبون في أي وقت قريب، لأنهم يقبلون المعلومات فقط من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة - وطالبان لا تجلس في مقعد الأمم المتحدة في أفغانستان. لكن في غضون ذلك، يمكن أن تكون المنتديات المتعددة الأطراف الأخرى بمثابة فجوة مؤقتة. تتمتع أفغانستان بمركز مراقب في منظمة شنغهاي للتعاون، التي أسستها الصين وروسيا في عام 2001 وتضم جميع جيران أفغانستان. تريد طالبان الانضمام إلى مناقشاتها حول الأمن.

يبدو أن منظمة شنغهاي للتعاون مترددة في الترحيب بطالبان، وقد تضطر السلطات في كابول إلى تسوية هذا النوع من الاجتماعات الإقليمية التي استضافتها أوزبكستان في السنوات الأخيرة. لكن بغض النظر عن المنتدى، تحتاج الدول المحيطة بأفغانستان إلى الجلوس مع طالبان والتحدث عن احتياجاتها الأمنية المتبادلة. لدى كابول مخاوف مشروعة بشأن تسلل المسلحين المناهضين لطالبان عبر حدودها، ويحتاج جيرانها إلى منع المهاجرين غير الشرعيين والمخدرات والبنادق والجهاديين من العبور إلى أراضيهم من أفغانستان.

يبدو من غير المرجح أن تؤدي هذه الأنواع من المحادثات العملية إلى تشديد مواقف طالبان بشأن القضايا الكبيرة التي تهتم بها الحكومات الأجنبية - وسيكون لها العديد من الفوائد المحتملة. يمكن لمنتديات الأمن الإقليمية أن تدفع طالبان نحو تنظيم إدارة الحدود، أو على الأقل إبعاد مقاتليها عن أطراف الدول المجاورة ما لم يكونوا حراسًا بالزي الرسمي. قد تقبل طالبان المساعدة في إضفاء الطابع المهني على قواتها الحدودية بتدريب ومعدات أفضل، ويمكنها هي وجيرانها معًا تركيب تقنيات جديدة لفحص الحدود والتكامل الجمركي. قد توافق الدول المجاورة أيضًا على إعادة الطائرات الأفغانية التي تقطعت بها السبل في أراضيها منذ عام 2021.

تحت الضغط

لا يمكن لجميع التدخلات الأمنية في العالم أن تجعل حياة الأفغان أو جيرانهم أفضل بدون تحسينات اقتصادية. هنا أيضًا، هناك العديد من أوجه التعاون الممكنة التي لا تستلزم اعترافًا دبلوماسيًا رسميًا. تريد طالبان أن تكون طرقها السريعة - وفي النهاية السكك الحديدية - بمثابة روابط تجارية مع جنوب آسيا. تحلم كابول بممرات كهربائية وأنابيب غاز تربط المنطقة. ولكن مع احتدام العالم، يجب أن تركز جهود التعاون الإقليمي الأكثر إلحاحًا على إدارة المياه.

تقع أفغانستان في الغالب على منبع من البلدان المجاورة، لكن لديها عدد أقل من السدود وأنظمة الري. لقد حطمت عقود من الحرب البنية التحتية وعرقلت التنمية. يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم الفيضانات والجفاف. مشروع المياه الرئيسي لحركة طالبان هو نظام قناة جديد في الشمال يسمى قوش تيبا، والذي من شأنه تحويل المياه من نهر آمو داريا الكبير للري.

إن رغبة طالبان في إدارة الموارد المائية أمر مفهوم وضروري، لكنهم يمضون قدمًا دون اعتبار لجيرانهم. كما يروي نهر أمو داريا مساحات شاسعة من تركمانستان وأوزبكستان، ويخشى المسؤولون في تلك الدول من ذبول حقول القطن وصادراتها. من جهتها، تشكو طهران من أن طالبان تأخذ الكثير من المياه من هلمند والأنهار الأخرى التي تتدفق إلى إيران.

من شبه المؤكد أن الخلافات حول حقوق المياه قد ساهمت في اشتباكات مميتة بين طالبان وقوات الأمن الإيرانية. التنسيق والاستثمار من قبل كل من أفغانستان وإيران ضروريان ليس فقط لإحباط الصراع العنيف على المياه؛ كلا البلدين في حاجة أيضا إلى النمو. لا يمكن لإيران أن تترك أنهارها تجف، ولا يمكن أن تزدهر الأعمال التجارية في أفغانستان غير الساحلية دون الوصول إلى الموانئ الإيرانية مثل تشابهار، والتي يمكن أن تكون مهددة إذا تصاعدت التوترات الحدودية.

يوجد بالفعل مخطط لتعاون أفضل في شكل معاهدة المياه لعام 1973 بين البلدين، والتي ضمنت لإيران كميات ثابتة من المياه. تضمنت المفاوضات في ذلك الوقت مناقشات حول زيادة التجارة الأفغانية عبر الموانئ البحرية الإيرانية. لم يتم تنفيذ تلك المعاهدة أبدًا بسبب الاضطرابات السياسية في كلا البلدين، لكن الصفقة القديمة يمكن أن تكون بمثابة الأساس لمفاوضات اليوم. هناك حاجة أيضًا إلى بنية تحتية جديدة لقياس تدفقات الأنهار، وخاصة لاستخدام المياه بكفاءة أكبر.

يمكن أن تحقق إيران وأفغانستان نظريًا مثل هذه التكيفات المناخية بأنفسهما. لكن كلاهما مثقل بالعقوبات الأجنبية، والعوائق التي تحول دون الحصول على الخبرة والتمويل لمثل هذه المشاريع تتضاعف. إن الحصول على المساعدة من منظمات مثل البنك الدولي ليس مجرد مسألة مساعدة فنية؛ يمكن أن تساعد في سياسات المياه.

تتكشف قصة تحذيرية لما يحدث إذا تُركت طالبان لأجهزتها الخاصة على الحدود الشمالية لأفغانستان. عرضت أوزبكستان دعمًا تقنيًا لمشروع قوش تيبا لمساعدة طالبان على تجنب خطر توجيه نهر إلى خندق مصمم بشكل غير صحيح، لكن طالبان قاومت ما تعتبره تدخلاً أجنبيًا في مشروعها الرئيسي. يتمتع الجيران بنفوذ - تستورد أفغانستان معظم الكهرباء من آسيا الوسطى - لكن تواصلهم الثنائي مع طالبان بشأن قضايا المياه لم ينجح حتى الآن.

ومع ذلك، هناك مجال لاتفاقات أو تفاهمات ضمنية تعالج شواغل طالبان والبلدان الأخرى. يمكن لطالبان عقد صفقات في المناقشات متعددة الأطراف حول إدارة مستجمعات المياه والتكيف مع المناخ. على سبيل المثال، يمكن لمضيفي قمة المناخ COP28، التي تبدأ في نوفمبر، دعوة طالبان للحضور. ستحتاج الإمارات العربية المتحدة، منظمة الحدث، إلى موازنة الازدراء الذي يخيم على طالبان ضد الفائدة الأكبر بكثير المتمثلة في إشراك جميع الأنظمة في المحادثات حول كيفية البقاء على قيد الحياة في مناخ متدهور.

خطوات الأطفال هي خطوات رئيسية

قد توفر هذه الحلول الإقليمية المجزأة للجهات الفاعلة الدولية نموذجًا لكيفية التعامل مع طالبان في المدى القصير. أكثر من عدد قليل من القادة الغربيين يريدون فقط نسيان أفغانستان. إن تجاهل البلاد يسمح لهم بتجنب الموضوع المخزي للحرب المفقودة. تطالب بعض الأصوات البارزة، بما في ذلك في هذه الصفحات، بممارسة المزيد من الضغط على طالبان وتأمل في تغيير النظام، على الرغم من أن طالبان لا تظهر أي علامات على الانهيار.

قد يغذي البعض الآخر الأمل في أن يؤدي تقويض النظام الأفغاني إلى ترك فوضى على أعتاب الصين وإيران وروسيا. وقد يعتقد آخرون ممن يرغبون في التفاوض على مستقبل أفضل للأفغان العاديين، وخاصة النساء والفتيات، أن حجب الأموال والمساعدة سيمنحهم نفوذًا إذا ومتى بدأت المفاوضات حول تطبيع العلاقات الدبلوماسية. عندما تبدأ المفاوضات الرسمية، كما تقول هذه النظرية، يمكن للمسؤولين الغربيين استخدام وعود الدعم المستقبلي لانتزاع التنازلات من طالبان - على الرغم من أنه في الماضي، نادرًا ما تأثرت طالبان بمثل هذه الحوافز.

لكن هناك طرقًا لدعم أفغانستان أكثر مما يعترف به الكثيرون. وغالبًا ما تحتاج الحلول الإقليمية إلى دعم دولي، سواء كان ذلك موافقة الحكومة الغربية على إرسال معدات لحرس الحدود من طالبان أو التصويت بنعم من البنك الدولي للمضي قدمًا في مشاريع البنية التحتية للمياه. يمكن للتمويل من خلال مرفق البيئة العالمية، والصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق التكيف أن يساعد بشكل كبير في تحمل تكاليف البنية التحتية، ولكن تم تعليق وصول أفغانستان إلى هذه الأموال منذ استيلاء طالبان على السلطة.

يحاول الدبلوماسيون الإقليميون التعامل مع طالبان بشأن المخاوف الأمنية والاقتصادية والبيئية. لكن مسؤولاً في سفارة تعاني من نقص الموظفين في كابول اعترف لنا بأن قائمة المهام تبدو شاقة. تقع المشاركة اليومية مع طالبان الآن في الغالب على عاتق المسؤولين مثله، الذين يعتمدون على ميزانيات محدودة لا تتناسب مع حجم المشاكل. كما أن العقوبات الغربية تقيد الإجراءات المحلية. على سبيل المثال، من الصعب على الحكومات الإقليمية أو المستثمرين من القطاع الخاص الحصول على قروض لبناء البنية التحتية في أفغانستان؛ المنح المقدمة من المانحين الدوليين لتوفير قدر كبير من التمويل لهذه المشاريع. والعديد من المشاكل التي تواجه كابول - على سبيل المثال، افتقارها إلى الخبرة في الميزانية، والخبرة المصرفية، وخبرة استراتيجية التنمية - هي نوع من التحديات الإنمائية التي تمولها البلدان الغربية عادة. لكن المانحين الغربيين يحجبون المساعدة الإنمائية ويقدمون مساعدات إنسانية أقل، والتي انخفضت إلى حوالي 25% من التمويل الإنساني العام الماضي حتى الآن في عام 2023. قال لنا مسؤول غربي في كابول: «إذا كانت مشاركتك تستند في الغالب إلى المساعدة الإنسانية وتلك المساعدة آخذة في الانخفاض، فإن» استراتيجية مشاركتك «هي في الحقيقة استراتيجية فك الارتباط».

لا يمكن تجاهل المشاكل الاقتصادية والأمنية في أفغانستان إلى أجل غير مسمى، لأسباب ليس أقلها أن الأشخاص الذين يعانون أكثر من غيرهم من عدم الاستقرار والحرمان هم في كثير من الأحيان من النساء والفتيات. أخبرنا دبلوماسي إقليمي أن الحي لا يمكنه ببساطة «التوقف والانتظار». وقال إن الجهات الفاعلة الإقليمية «على الخطوط الأمامية» بحاجة إلى دعم دولي.
بعد عامين من صعود طالبان إلى السلطة، يجدر الاستماع إلى الدول المجاورة التي تقضي الآن وقتًا أطول بكثير في التحدث إلى قيادة كابول الجديدة أكثر من الدبلوماسيين الغربيين، والذين لديهم أكبر قدر

يخسرونه إذا انهارت البلاد. إنهم يقولون إن العالم لا يمكن أن يسمح لأفغانستان بأن تصبح دولة فاشلة وأن العزلة العالمية لن تؤدي إلا إلى زيادة صعوبة العمل مع طالبان.

إن متابعة ودعم التعاون الإقليمي لا يعني التخلي عن الأمل في إجراء محادثات بين طالبان والعالم بشأن تحقيق الاعتراف. يجب على الدبلوماسيين الاستمرار في التخلص من المواقف الصعبة التي تعيق التقدم نحو التطبيع الكامل. حدثت خطوة متواضعة إلى الأمام في وقت سابق من هذا العام في الدوحة، عندما عقد الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش اجتماعا للمبعوثين الدوليين إلى أفغانستان.

اتفق المبعوثون على أن الشروط ليست مناسبة للاعتراف بطالبان - حتى لو لم توضح الشروط. لكن في تعليقاته العامة، خلص غوتيريش إلى أن مثل هذه التجمعات يجب أن تستمر، لمحاربة الإرهاب وتهريب المخدرات وتعزيز الشمولية وحقوق المرأة. وفي وقت سابق من هذا العام، كلف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بإجراء مراجعة مستقلة لجميع المشاركة الدولية مع أفغانستان؛ وسيصدر هذا التقرير في تشرين الثاني/نوفمبر.

من نواح كثيرة، تظل الدول الغربية حراس أفغانستان. في يوم من الأيام، قد يتم الترحيب الكامل بنظام طالبان الذي يحترم حقوق الإنسان في نادي الدول. لكن ذلك اليوم بعيد المنال. لا يستطيع الغرب الوقوف وانتظار موت البقرة. المنطقة تكافح، ويستحق كل من الأفغان وجيرانهم تناول الطعام.

يجب على الولايات المتحدة أن ترحب بالمشاركة الإقليمية مع أفغانستان

مركز المصلحة الوطنية الأمريكية - The National Interest

تفاقم الوضع في أفغانستان منذ انسحاب التحالف بقيادة الولايات المتحدة من البلاد في عام 2021. وفقًا لبعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان، لا تزال البلاد أكبر أزمة إنسانية في العالم في عام 2023. وتلقى ما يقرب من نصف سكانها - 23 مليون نسمة - مساعدة من برنامج الأغذية العالمي في العام الماضي. يعاني ثلثا سكان البلاد من انعدام الأمن الغذائي، بما في ذلك 875000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد. الوضع الأمني ليس أفضل بكثير. وفقًا لتقييم عسكري أمريكي، أصبحت أفغانستان مرة أخرى موقعًا تنسيقيًا مهمًا للمسلحين المتطرفين. كان هناك ارتفاع في الجماعات الإرهابية مثل داعش والقاعدة، مما يهدد الاستقرار في أفغانستان ويثير القلق من أن النشاط الإرهابي قد ينتشر قريبًا خارج حدودها.

على الرغم من هذه التهديدات، اختفت أفغانستان إلى حد كبير من وسائل الإعلام ولم تعد تعتبر أولوية رئيسية للولايات المتحدة وحلفائها. غير أن فك الارتباط بمسألة أفغانستان سيكون خطأ. بدلاً من ذلك، يجب على واشنطن وحلفائها في الغرب التعاون مع دول آسيا الوسطى لإعادة دمج أفغانستان في الهياكل الاقتصادية والأمنية الإقليمية وضمان استقرار البلاد وتنميتها. على المدى المتوسط إلى الطويل، من شأن ذلك أن يدعم مصالح الولايات المتحدة. هناك عدة أسباب لذلك.

أولا، سيحد الاستقرار في أفغانستان من انتشار الإرهاب والتطرف. والولايات المتحدة تعرف جيدا الدمار الذي يمكن أن تسببه المنظمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم والعبء المالي المتمثل في مكافحة تهديدها. قدر مشروع تكلفة الحرب بجامعة براون أن الولايات المتحدة أنفقت أكثر من 8 تريليون دولار على الحرب على الإرهاب. لقد هدأ خطر الإرهاب العالمي إلى حد كبير في الآونة الأخيرة، لا سيما في البلدان الغربية، ومع ذلك فإن عدم استقرار أفغانستان يمكن أن يؤدي إلى تجدد النشاط الإرهابي. لم تجدد منظمات مثل القاعدة وداعش بعد قدرات هجومية خارجية هائلة، لكنها تزداد قوة في بعض مناطق أفغانستان. لذلك من الأهمية بمكان القضاء على هذا التهديد قبل أن يتوسع. كما أن التنمية الاقتصادية في أفغانستان، التي من شأنها أن تخلق فرص عمل مشروعة وتخرج الملايين من براثن الفقر، ستوقف تأثير المنظمات الإرهابية على السكان الأفغان.

ثانيا، من شأن وجود أفغانستان آمنة اقتصاديا وقادرة على البقاء أن ييسر الحرب على المخدرات في البلد. تؤثر هذه القضية على العالم بأسره حيث يتم تصدير معظم المخدرات غير المشروعة في أفغانستان إلى الخارج، ويصل بعضها إلى الشواطئ الأمريكية. عندما تولت طالبان زمام الأمور في عام 2021، أنتجت أفغانستان 85% من الأفيون في العالم. ومع ذلك، فقد أثبتت حكومة الأمر الواقع نجاحًا استثنائيًا في حربها على المخدرات. انخفض إنتاج الخشخاش الأفغاني بنحو 80% في العام الماضي.

هذه أخبار مرحب بها. ومع ذلك، وبالنظر إلى حالة اقتصاد أفغانستان والحالة الإنسانية للبلد، فإن الحرب الناجحة على المخدرات يمكن أن تخلق مشاكل جديدة. تتراوح القيمة الإجمالية لإنتاج الأفيون في أفغانستان في عام 2021 بين 1.8 إلى 2.7 مليار دولار، أي ما يصل إلى 14% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. ما لم

تتمكن الحكومة من إيجاد وسائل أخرى للحفاظ على اقتصادها، فإن إغراء استئناف إنتاج المخدرات وتجارتها سيكون مرتفعًا. بالإضافة إلى ذلك، ما لم تتمكن القوى العاملة في صناعة المخدرات من إيجاد فرص عمل بديلة، فمن المحتمل أن تعود إلى القطاع غير المشروع. هذا من شأنه أن يضر بكل دولة تتدفق فيها المخدرات الأفغانية، بما في ذلك الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، فإن حظر طالبان على زراعة الخشخاش يمكن أن يحفز تدفق اللاجئين الباحثين عن عمل. أوروبا، التي تكافح بالفعل للتعامل مع أزمة اللاجئين، ستكون بالتأكيد وجهة قابلة للحياة. وفي الأجل القصير، يمكن أن تمنع المعونة الإنسانية هذا الوضع. ولكن في الأجل الطويل، ينبغي التركيز على التنمية الريفية وتنمية اقتصاد يمكن أن يولد وظائف وفرصا مشروعة.
كازاخستان، أكبر بلد في آسيا الوسطى، جغرافيًا واقتصاديًا، مستعدة للعمل مع الولايات المتحدة لدعم تنمية أفغانستان والتكامل الإقليمي. وقد اتبعت معظم بلدان آسيا الوسطى استراتيجية تقوم على افتراض أن التعاون والمشاركة مع أفغانستان، ولا سيما في المجال الاقتصادي، سيعززان الاستقرار. لهذا السبب قدمت كازاخستان مساعدات إنسانية للشعب الأفغاني وطورت روابط تجارية واقتصادية ثنائية. حققت أفغانستان وكازاخستان مبيعات تجارية تقارب مليار دولار خلال العام الماضي، بزيادة ضعفين مقارنة بالعام السابق. تشكل الصادرات الكازاخستانية إلى أفغانستان 978 مليون دولار من هذا المبلغ. نهدف إلى الوصول إلى 3 مليارات دولار في التجارة المتبادلة في غضون عدة سنوات.

ويمكن أن يسهم هذا التقدم في التجارة الثنائية في زيادة الربط الإقليمي، فضلا عن تحسين سلاسل الإمداد وطرق الطاقة. في حين أن منطقة آسيا الوسطى ستستفيد أكثر من ذلك، فإن الولايات المتحدة وحلفائها سيستفيدون أيضًا. في العام الماضي، أطلقت إدارة بايدن مبادرة المرونة الاقتصادية في آسيا الوسطى لتحفيز النمو الاقتصادي في جميع أنحاء المنطقة، وتوسيع طرق التجارة البديلة، وزيادة قدرة الشحن وتعزيز البنية التحتية على طول طرق التجارة عبر بحر قزوين. يمكن لأفغانستان أن تلعب دورًا رئيسيًا هنا. تُظهر نظرة خاطفة على الخريطة أن أفغانستان هي جسر يربط آسيا الوسطى والهند والخليج العربي، مما يتيح الوصول إلى موانئ كراتشي وجوادار الباكستانية، ثم إلى الهند والشرق الأوسط وأفريقيا.
لهذا السبب دعمت كازاخستان مبادرة بناء سكة حديد مزار الشريف وكابل وبيشاور، مما يسهل التعاون الأقاليمي المستمر بين آسيا الوسطى وجنوب آسيا والشرق الأوسط. في الآونة الأخيرة، أرسلت كازاخستان عدة شاحنات على طريق تجاري جديد إلى باكستان عبر أفغانستان، تغطي مسافة 4000 كيلومتر. للولايات المتحدة مصلحة في إنشاء سلاسل إمداد وطرق تجارية جديدة تتقاطع مع أوراسيا. ومن شأن إدماج أفغانستان أن يعزز هذه العملية إلى حد كبير.

الأهم من ذلك، أكدت طالبان استعداد أفغانستان للعمل كممر تجاري وأن تصبح مشاركًا في المعاملات التجارية الدولية والإقليمية. أعرب كبار ممثلي حكومتهم عن ذلك خلال منتدى الأعمال الكازاخستاني الأفغاني الأخير في أستانا، عاصمة كازاخستان. يجب على الولايات المتحدة الاستفادة من نافذة الفرصة هذه.
خلال المحادثات الأخيرة مع طالبان، أكد ممثلو واشنطن أن الولايات المتحدة منفتحة على المناقشات حول الاستقرار الاقتصادي والحوار المستمر حول مكافحة المخدرات. هذه خطوة في الاتجاه الصحيح. ونرحب أيضا بإثارة الولايات المتحدة مسألة حقوق المرأة مع طالبان، حيث تدعم كازاخستان حماية حقوق المرأة وحرياتها في أفغانستان. وينبغي أن تكون الخطوة التالية هي أن تعمل الولايات المتحدة مع كازاخستان وبلدان آسيا الوسطى الأخرى لإعادة إدماج أفغانستان في الهياكل الاقتصادية الإقليمية. سيؤدي ذلك إلى الحد من خطر التطرف والإرهاب، والحد من انتشار المخدرات، وتوسيع طرق التجارة البديلة - وهي أهداف تخدم المصلحة المشتركة لآسيا الوسطى والولايات المتحدة.

كيف يمكن للعالم أن يساعد النساء الأفغانيات الآن

فورين بوليسي

إجبار الفتيات المراهقات على أن يصبحن عرائس أطفال وعمال. انعدام الأمن الغذائي يؤثر على الملايين. عمليات الإعدام والجلد العلنية. في العامين اللذين انقضيا منذ سيطرة طالبان على أفغانستان، تم محو 20 عامًا من التقدم - خاصة بالنسبة للنساء والفتيات - بشكل منهجي.

ومع ذلك، حتى في الوقت الذي يأسف فيه المراقبون الدوليون لانتهاكات طالبان المروعة ووعودها المخالفة، يجادل البعض بأن الطريق الوحيد للمضي قدمًا هو الاعتراف بالجماعة. تفترض هذه الحجة أنه بدون الاعتراف رسميًا بطالبان، لا يمكن للمجتمع الدولي تقديم المساعدة الإنسانية المنقذة للحياة، وتوفير التعليم وبرامج الرعاية الاجتماعية الأخرى، وتلقي تحديثات دقيقة من الأفغان داخل البلاد. وبموجب هذا الرأي، ستمنح العلاقات الرسمية المجتمع الدولي نفوذا تمس الحاجة إليه على نظام منعزل ومعادي.
الحقيقة هي أن الوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية والعديد من البلدان والهيئات بما في ذلك المملكة المتحدة والهند والاتحاد الأوروبي قد شاركت بالفعل في محادثات مع طالبان لتأمين وصول المساعدات الإنسانية والحفاظ على تشغيل البرامج الحيوية. سيصبح الاعتراف ورقة مساومة خطيرة لطالبان وسيكافئهم في الواقع على ما يجب أن يفعلوه في المقام الأول. تتوق طالبان إلى الشرعية الدولية، وسيمنحها الاعتراف - مما يمنحها مزايا مثل التمثيل الدائم في الأمم المتحدة ويترك المجتمع الدولي مع القليل من النفوذ لتحفيز طالبان على عكس المراسيم واستعادة حقوق النساء والفتيات. ومع ذلك، فإن المشاركة المبدئية ليست قابلة للتبادل مع الاعتراف أو التطبيع ويمكن القيام بها دون مزيد من التحقق من نظام طالبان.

أكدت النساء والفتيات الأفغانيات مرارًا وتكرارًا على أهمية حجب الاعتراف الرسمي بطالبان، وهي جماعة لا تتزعزع في هجومها على الحقوق الأساسية للمرأة. في خطر كبير من العقاب والتهديدات للعائلات، انخرطت هؤلاء النساء في احتجاجات في كابول، ودافعن أمام الوكالات الدولية، وتحدثن أمام الكونجرس الأمريكي. لقد قدموا بدائل بدت في كثير من الأحيان وكأنها لا تلقى آذانًا صاغية.
نحن نعلم أن الاستماع إلى توصيات المرأة سيكون أمرًا بالغ الأهمية لضمان أفغانستان سلمية وشاملة ومستقرة. ولئن كانت لدى المرأة الأفغانية آراء متنوعة بشأن أفضل السبل لضمان حقوقها وأمنها، فإننا نسعى إلى التأكيد على بعض النداءات المتكررة التي توجهها المرأة الأفغانية في المحافل الدولية، وفي الأماكن العامة، وفي المناقشات الخاصة.

أولا، ينبغي أن تسترشد المشاركة بمبادئ حقوق الإنسان ويجب اعتبارها متميزة عن الاعتراف الرسمي. في الترتيب الحالي، غالبًا ما يكون التعامل مع طالبان مخصصًا وغامضًا - مما يثير مخاوف وشكوكًا صحيحة من الكثيرين داخل وخارج البلاد الذين يشعرون أن طبيعة هذه الارتباطات تقوض جهودهم لمحاسبة طالبان على انتهاكاتهم.
في المستقبل، يجب على البلدان والمنظمات أن تذكر صراحة أن المحادثات و/أو المشاورات و/أو المراسلات

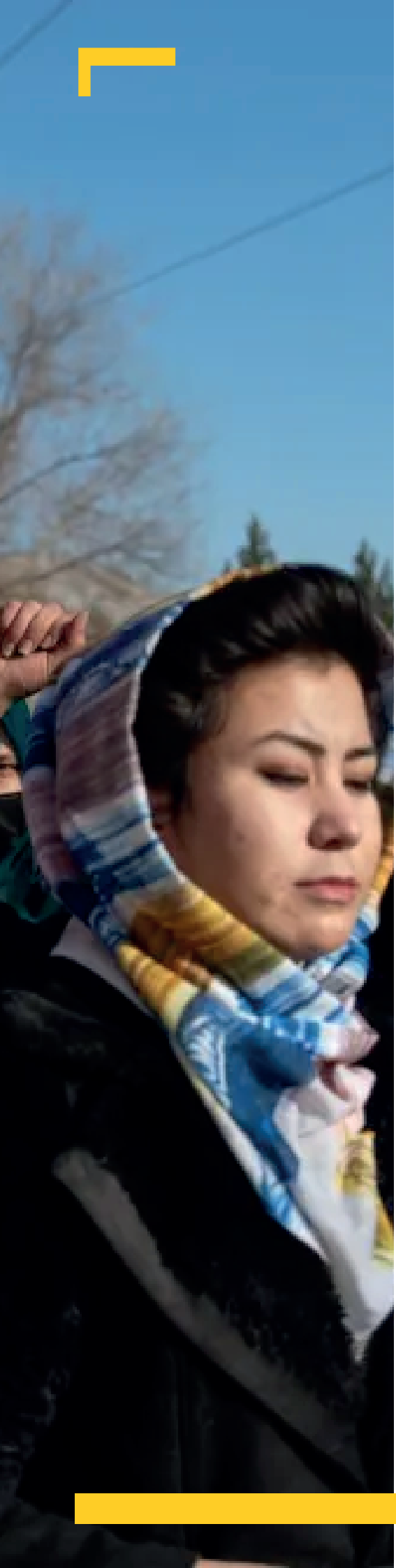

مع طالبان لا تشكل بأي حال من الأحوال اعترافًا رسميًا. بينما يواصل المجتمع الدولي التفاوض من أجل الوصول إلى أفغانستان، يجب أن يلتزم بالمشاركة المبدئية، التي وصفتها هيذر بار من هيومن رايتس ووتش بأنها تفاعلات تقلل من التطبيع وإضفاء الشرعية مع التقييم الدقيق لتكاليف وفوائد التفاعلات.

يجب على منظمة التعاون الإسلامي (OIC)، نظرًا لمصداقيتها مع طالبان، والدول ذات الأغلبية المسلمة، مثل تركيا والمملكة العربية السعودية، التي أدانت علنًا استخدام الجماعة للتبرير الديني لاستبعاد النساء، أن تأخذ زمام المبادرة في هذه المناقشات مع طالبان. وينبغي لجميع الأطراف أن تثبت أن حقوق الإنسان غير قابلة للتفاوض، وأن تدمج صراحة الشواغل المتعلقة بحقوق الإنسان في كل محادثة وأن تحدد العواقب الواضحة للانتهاكات. وبينما تنسق وفود مختلفة المناقشات بشأن أفغانستان ومع طالبان، ينبغي أن تضم مشاركين يعكسون التعددية الدينية والعرقية في أفغانستان ويرفضون تفسير طالبان الراديكالي للإسلام. يجب أن تشارك المرأة الأفغانية في جميع المواضيع، وليس فقط «قضايا المرأة»، ويجب استشارتها عند وضع السياسة.
ثانيًا، يجب علينا مواجهة أيديولوجية طالبان المتطرفة من خلال الدفاع عن الفضاء المدني المتقلص في أفغانستان. طالبان ملتزمة بشدة بأيديولوجيتها: حتى انتقادات منظمة المؤتمر الإسلامي لم تدفع إلى التراجع عن السياسة. بينما ترسخ طالبان تفسيرها المتطرف للإسلام، من الأهمية بمكان أن تواصل منظمات المجتمع المدني الأفغانية المخالفة والنشطاء الثقافيين والأكاديميين عملها. ويجب الحفاظ على الدعم القائم لمنظمات حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وتوسيع نطاقه. سيساعد التمويل المكثف والمرن لجميع الجهود التي تحافظ على الطبيعة التعددية للحياة الأفغانية المدافعين عن حقوق الإنسان الأفغان على مواصلة توثيق الانتهاكات وحماية الجماعات المستهدفة، على الرغم من حملات طالبان القمعية. وعندما تتعزز منظمات المجتمع المدني بالدعم المالي والسياسي، وتزداد قدرتها على التفاوض مع السلطات، وتقترن بالضغوط الإقليمية والدولية، فإنها يمكن أن تخلق المزيد من إمكانيات التغيير على أرض الواقع.
ثالثًا، يجب أن ننهي دورة الإفلات من العقاب من خلال الاعتراف بجرائم طالبان ومحاكمة مرتكبيها. حرمان المرأة الأفغانية من حقوقها الأساسية - بما في ذلك حقها في التعليم، المساواة والكرامة والاستقلال البدني والأمن والعمالة والتمثيل السياسي والمشاركة الثقافية - جريمة ضد الإنسانية وانتهاك للعديد من المعاهدات الدولية التي أصبحت أفغانستان طرفا فيها، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية

حقوق الطفل. وقد أكد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة ذلك، وخلص في تقرير صدر مؤخرًا إلى أن الوضع في أفغانستان «يشكل اضطهادًا بين الجنسين وإطارًا مؤسسيًا للفصل العنصري بين الجنسين». تتمثل الخطوة الأولى نحو المساءلة في اعتراف الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة رسميًا بأن سياسات طالبان تشكل اضطهادًا بين الجنسين وفصلًا بين الجنسين من خلال قرار للجمعية العامة للأمم المتحدة أو مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. وهذا، جنبًا إلى جنب مع العقوبات الحالية، من شأنه أن يزيد الضغط على السلطات من خلال تعريض قدرتها على السفر والحصول على أوراق اعتماد الأمم المتحدة للخطر، وتعريضها لإدانة ومراقبة متجددة.

رابعا، يجب أن نتشاور ونعقد اجتماعات لمجموعات متنوعة من الأفغان، وخاصة النساء الأفغانيات، عند وضع السياسات. في كثير من الأحيان، يتم وضع السياسة إما بدون أفغان بالكامل أو بدون نساء أفغانيات. والمدخلات المقدمة من الشعب الأفغاني وبناء توافق الآراء أساسيان لمواجهة حركة الطالبان وصنع السياسات الفعالة. وينبغي للشركاء الدوليين أن يرفعوا مستوى الحوار بين الأفغان وأن يوفروا منابر له، وينبغي أن تشمل جميع المناقشات المتعلقة بالسياسات بشأن أفغانستان الأفغان الذين لديهم طائفة واسعة من وجهات النظر والخلفيات العرقية، ولا سيما النساء. يمكن للنظراء الأفغان والشركاء الدوليين العمل معًا لمعالجة الأزمات الإنسانية والاقتصادية والسياسية المستمرة، وضمان ألا تفيد السياسات طالبان.

بعد عامين من الانتكاسات السياسية، فقد الكثيرون في المجتمع الدولي الأمل - حيث انسحب البعض من أفغانستان بالكامل. قام آخرون بترشيد العمل مع طالبان بطريقة تتبنى الجهل المتعمد تجاه «القضايا الداخلية» للبلاد. هذا من شأنه أن يمنح طالبان ما يريدون بالضبط - الشرعية وقليل من الحافز لعكس السياسات الضارة - على حساب النساء والفتيات الأفغانيات، وهي مجموعة، على الرغم من كل الصعاب، لم تفقد الأمل. إذا تم تشكيل سياستنا من خلال توصيات المرأة الأفغانية والتزاماتنا تجاه المجتمع المدني والمساءلة والشمولية، فسنشير إلى طالبان أنه لن يضعف أي قدر من الوقت عزمنا على استعادة حقوق النساء والفتيات الأفغانيات.

في هذه الذكرى الكئيبة، نريد أن نشارك رسالة مهمة: دعونا لا نسمح لأي شخص بإقناعنا بأنه لا يوجد شيء يمكننا القيام به عندما تخاطر النساء والفتيات الأفغانيات بحياتهن لاستعادة حقوقهن الأساسية. يجب ألا نخذلهم.